



زيارة مفاجئة لبري إلى بعثدا .. والجميل يلوح بحكومة أكثرية

لبنان: «لعبة الغميضة» مستمرة في شوارع الحكومة الضيقة

رئاسة مجلس الوزراء أعلنت الحداد 3 أيام تنكس الأعلام خلالها

رئيس وزراء لبنان الأسبق أمين الحافظ في ذمة الله



الرئيس الراحل أمين الحافظ

الرئيس أمين الحافظ، وقال: بنعى الرئيس عمر كرامي الأخ والصدیق رئیس الحكومة الأسبق د.أمين الحافظ الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى بعد تاريخ حافل بالعطاء وحُب الوطن، وهو الإنسان الحساس، المثقف والأديب والسياسي النظيف الذي كانت له مساهمته ودوره السياسي الكبير في أصعب الظروف التي مر بها لبنان، كما كان الصدیق والمخلص لكل من عرفه. وتقدم الرئيس كرامي من ابن الفقید وعائلته ومن الشعب اللبناني بأحر التعازي القلبية. وسيمضي على جثمانه عند صلاة ظهر اليوم (الثلاثاء) في مسجد طينال في مدينة طرابلس، وأعلنت رئاسة مجلس الوزراء الحداد لـ 3 أيام تنكس خلالها الأعلام فوق المؤسسات، وبعاد النظر في البرامج التلفزيونية والإذاعية.

بيروت - أحمد منصور
غُيب الموت صباح أمس الرئيس أمين الحافظ عن عمر 83 عاماً بعد صراع طويل مع المرض في مستشفى أوتيل ديو في بيروت وهو من مواليد 1926.
وكان الرئيس الحافظ أول رئيس وزراء يتبوأ هذا المنصب من خارج نادي رؤساء الوزراء التقليديين سنة 1973، وقد مثل طرابلس في مجلس النواب خلال 36 عاماً منذ سنة 1960 ولغاية 1996، وترأس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب خلال أكثر من 30 عاماً، ومثل خلالها لبنان في مؤتمرات ومنتديات شتى، وكان حاضراً عند إقرار القرار الدولي رقم 425 الرامي لانسحاب إسرائيل من لبنان سنة 1978.
الرئيس السابق عمر كرامي نعى بدوره



(محمود الطويل)

الرئيس ميشال سليمان مستقبلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري في بعثدا أمس

بيروت - عمر جنبجر

«الثلاث المعطل» تحول إلى لغم معد للتفجير في طريق تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وهذا يعني أن الحديث عن المزيد من الوقت لانجاز الرئيس المكلف سعد الحريري تشكيلته الحكومية ليس مبالغاً فيه أبداً.

ويلاحظ أن جو المرواحة الداخلية القائم يعكس أجواء الانفتاح الإقليمية والدولية، لاسيما على خطي واشنطن - دمشق وباريس - دمشق، والبرز في هذا المجال دعوة فرنسية - سورية إلى تكثيف الحوار بين اللبنانيين بغية التوصل إلى تاليف حكومة وحدة وطنية وإعلان الرئيس الأميركي براك أوباما أمله باستمرار التحسن مع سورية. أما في الداخل، فمازالت «لعبة الغميضة» هي المعتمدة في شوارع الحكومة الضيقة، الرئيس المكلف سعد الحريري على موقفه المبدئي من حكومة الوحدة الوطنية المتحررة من التعطيل أو الإعاقة، والمعارضة الحكومة لإعتبارات شتى متمترسة في خندق الثلاث المعطل. وفي رأي الأكثرية أن تقييد عملية تشكيل الحكومة بدأ على نحو واضح عقب تحفظ الرئيس المكلف سعد الحريري ورفض فريق الغالبية فكرة زيارة دمشق قبل تاليف الحكومة الجديدة، حيث

اعتبر أنه لا يمكن للحريري أن يزور دمشق في هذه الظروف

تزوّل «الأبناء»: السعودية تلعب دوراً أساسياً في الاتصال مع سورية

بيروت - أحمد منصور

رأى عضو اللقاء الديموقراطي النائب علاء الدين ترو أن هناك عراقيل من المعارضة اللبنانية ومن العاصمة السورية دمشق بوجه الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة سعد الحريري من أجل الحصول على ثمن كبير لإطلاق يده في تاليف الحكومة، مشيراً إلى أن هذه العراقيل يجري العمل على تذليلها لبنانياً وعربياً ودولياً من خلال زيارات وزراء العقد وإطلاق ورشة تشكيل الحكومة، مشدداً على أنه من الضروري تشكيل حكومة لأن هناك مشاريع كبيرة وأمورا عديدة يلزمها حكومة قادرة على انجاح بيانها الوزاري لا حكومة تصريف أعمال.
وقال ترو في حديثه لـ «الأنباء» أن هذه العراقيل، منها ما هو محلي ويدخل في موضوع الحصص وعدد الوزراء للمعارضة والحقائب التي ستسلمها، ومنها ما هو إقليمي يدخل في إطار المساومة.



علاء الدين ترو

وأضاف ترو: نحن أمام أزمة، لكن من خلال اتصالات رئيس الجمهورية، وكذلك الرئيس المكلف، يبدو أن هناك حلولاً للمشاكل وستصدر قريباً وسنرى تشكيل حكومة، لكن ليست بالزخم الذي كان رئيس الحكومة المكلف يأمل معه بعد انتهاء الانتخابات أن يكون هناك حكومة قادرة وحكومة شراكة لا حكومة تعطيل. وأكد ترو أن المملكة العربية السعودية تلعب دوراً أساسياً في الاتصال مع

سورية، خصوصاً بعد قمة الكويت والمصالحة بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله والرئيس السوري بشار الأسد، لافتاً إلى أن هذه الاتصالات تلعب دوراً كبيراً في حلحلة المواضيع والقضايا اللبنانية، معتبراً أن الجانب السوري لا يقدم تنازلات بالقدر الكافي الذي يسمح بحلحلة بعض الأمور والعقد.

وحول زيارة الرئيس الحريري لسورية قال ترو: عندما يغيب سعد الحريري أن يكون رئيساً للحكومة، فهذا شيء طبيعي أن يكون هناك على الأقل بحث في علاقات واتصالات وزيارات بين رئيسي حكومتَي الدولتين الجارتين، لكن لا يمكن لسعد الحريري أن يزور سورية في هذه الظروف وفي ظل هذا التجاذب الحاصل في تشكيل الحكومة والبحث في عدد من القضايا المطروحة بين لبنان وسورية، لافتاً إلى أن دستور الطائف نص على علاقات مميزة بين لبنان وسورية.

أخبار وأسرار

تطلعات سليمان: ينقل عن الرئيس سليمان أنه ينتظر

أن تضم حصته الوزارات الأمنية ووزارة العدل. وذكر نائب قريب من الرئيس الحريري أن سليمان يتمسك بالحصول على حصة مسيحية مؤثرة في الحكومة، لكنه يحدّد أيضاً وجود وزراء من غير المسيحيين في حصته، وليس بعيداً عن ذلك، أعرب رئيس تيار التوحيد الوزير ونّام وهاب عن اعتقاده بأن المعارضة متجهة إلى المطالبة بتحديد الأمن والقضاء. ورأى أن الأفضل أن تكون الوزارات الأمنية ووزارة العدل حصّة رئيس الجمهورية «فهو الوحيد الذي يضمن حياد هذه المؤسسات في التعامل مع كل اللبنانيين».

حكومة أقطاب أو تكنوقراط: يقول مصدر في الأكثرية أنه لا مشكلة في تشكيل حكومة أقطاب، إذا كانت ستوصل البلد إلى شراكة حقيقية.

وترى مصادر مراقبة إزاء الواقع المعقد، ومنعاً من أن تأخذ حكومة الحريري 52 يوماً أو أكثر على غرار الوقت الذي استغرقته حكومة السنيورة، فإن السبيل مازالت متاحة أمام الحريري لتشكيل حكومة تكنوقراط من خارج الندوة النيابية تضم في تركيبها كل الطوائف اللبنانية.

حزب الله ينفذ جنباط: انتقد عضو كتلة حزب الله النائب علي فياض الحليف المسيحي في داخل فريق 14 آذار مقابل مدحه لجنباط، وقال أنه لاحظ «وجود ثلاث مقاربات مختلفة داخل فريق 14 آذار، فالنائب وليد جنبلاط خطابه مختلف عن سائر الأطراف ضمن الفريق الواحد، وهو أقرب إلى لغة القامن من آذار، أما مسيحيو هذا الفريق أي حزبي «الكتائب» والقوات» فيستخدمان خطاباً متشدداً ومقاربة مختلفة لحكومة الوحدة الوطنية وعدم تسهيل الشراكة، والخطاب الثالث ثقافي سياسي يضح الساحة بمناخات من الاحتقان رافضاً تسمية من يلتزم هذا الخطاب.

بيروت - ناجي بونس

استبعد مصدر في كتلة التغيير والإصلاح لـ «الأنباء» إمكانية تحديد وقت معين لعودة الاتصالات بين السوريين والسعوديين للاتفاق على الملف اللبناني وعلى رأسه تشكيل الحكومة، إلا أن هذا الأمر سيحصل عاجلاً أو آجلاً. وفي مطلق الأحوال يضيف المصدر قائلاً: ما كان على الرئيس المكلف سعد الحريري الاتكال على هذه الاتصالات فقط دون المبادرة إلى الاتصال بالمعارضة والاتفاق معها على التفاصيل المتعلقة بتشكيل الحكومة وبرنامجه الشامل.

وقال: لقد بات معيباً الرضوخ للمعادلة القائمة بانتظار ما سترسو عليه الاتصالات ولعبة المصالح الخارجية ثم يصار إلى ترتيب الأوضاع الداخلية اللبنانية وفق ما تسمح به هذه المعطيات.

وأضاف: يجب ألا تطول مدة تشكيل الحكومة ولا ينتظر اللبنانيون ما ستعمله لهم الظروف الخارجية وعليهم أن يبادروا إلى انجاز الملف الحكومي بأسرع ما يمكن. والعرب ان لا أحد يعلم سبب انتظار الحريري وأحجابه عن إطلاق سلسلة اتصالات داخلية لتشكيل الحكومة كأنه ينتظر تحولات معينة تعيد خلط الأوراق لصالح فريق الموالاة في لبنان.

وأكد المصدر أن النائب جنبلاط الأكثر نكاه وحكمة في صفوف 14 آذار فهو ينتظر الظروف

البيان الوزاري أو من خلال الاعلان بالرغبة لإقامة افضل العلاقات مع سورية فضلاً عن التطمينات لكل الفراء.

من جهته، تمنى السفير السعودي علي عسيري بعد لقائه الوزير تمام سلام أن يكون تشكيل الحكومة لبنانياً بامتياز، لكن الوزير سلام لاحظ مع دخول تشكيل الحكومة أسبوعه الثالث تأثير الاجواء العربية على عملية التشكيل.

على الصعيد الرسمي، كان هناك لقاء غير منتظر بين رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ورئيس مجلس النواب نبيه بري عشية سفر الرئيس سليمان إلى شرم الشيخ للمشاركة في مؤتمر دول عدم الانحياز تخلله التداول في شتى الأمور العالقة.

إلى ذلك مضى جنبلاط في انتقاده «لبنان أولاً»، مجدداً أمام زواره انتقاده لشعار «لبنان أولاً»، وكذلك لتكتل «لبنان أولاً»، مجدداً أيضاً تحذيره «من تسسل بعض الفكر الانعزالي إلى أدبيات جمهور رقيق الحريري»، وقال إنه يملك الجراة في القول أنه مستعد «للووقوف اليوم وفي المستقبل أمام كل ما من شأنه أن يكون مصدراً للتوتر السني - الشيعي»، وجدد الدعوة إلى وجوب معالجة موضوع سلاح حزب الله من خلال الحوار.

أكد أن جنبلاط هو الأكثر حنكة في صفوف 14 آذار

مصدر عوني لـ «الأبناء»: لا نعلم ماذا ينتظر الحريري لإطلاق اتصالاته الداخلية للتشكيل

المواتية لزيارة دمشق واستكمال «تكويعته» باتجاه قوى المعارضة وتحالفاتها الإقليمية، كل هذا على الطريقة الجنبلاطية التي تدفع إلى تلطي جنبلاط وراء الحريري الذي ما أن يزور العاصمة السورية حتى ينبري الزعيم الدرزي لزيارتها.

وقد يصل الأمر بجنبلاط إلى حد قيامه بزيارة إلى طهران فمن زار السيد نصرالله يهن عليه الذهاب إلى إيران. ويدعي المصدر أن الرئيس المكلف طرح على السيد نصرالله معادلة 16 وزيراً للموالاة و4 وزراء للرئيس سليمان و10 وزراء للمعارضة، إلا أن نصرالله رفض هذا العرض.

وفي رايه ان أفضل معادلة لمشاركة الجميع في الحكم مشاركة فعالة تنطلق من اعطاء 17 وزيرا للموالاة و13 وزيرا للمعارضة ثم يحصل تنازل نسبي وعادل لصالح سليمان، حيث تتألف حصته من 3 وزراء اثنان منهم على حساب الموالاة أو المعارضة، فهذا لا بهم. قال ان المعارضة تركّز على المشاركة المضمونة بغض النظر عن الصيغ التي تحقق هذه الغاية وهي لا تعارض وزير وديعة اذا كان مضمونا ولاؤه وهو ما قد ينسحب على الوزير الملك أو الجوكر، فالأهم ضمانة الثلاث المعطل، الأمر الذي يزول معه الكلال عن احتمال أن يكون وزراء سليمان من المحسوبين عمليا على 14 آذار، إذ ان لا أحد سيتمكن والحالة هذه من الحصول على الثلثين في مجلس الوزراء.

الحكومة: ولادة متأخرة .. وخيارات صعبة أمام الرئيس المكلف

في مجلس النواب، وان قيام «حكومة أكثرية» يعني عمليا العودة إلى الوضع الذي نشأ نهاية عام 2006 بعد استقالة الوزراء الشيعية في حكومة السنيورة. 3 - ان الأخذ بخيار حكومة مشاركة ووحدة وطنية يعني تلقائياً الاستعداد للبحث في مطالب وشروط المعارضة، ويكون على الرئيس المكلف في هذه الحالة ان يشكل طريقاً من ثلاثة:

– طريق المفاوضات (والتنازلات) المباشرة مع المعارضة في إطار ما يسمى «البننة» الاستحقاق الحكومي، وهذا يعني إعطائها الثلاث المعطل الذي يعني «القفز» فوق نتائج الانتخابات.

– طريق دمشق تحت حماية وتغطية سعودية للحصول على تسهيلات في عملية الحكومة، دمشق تقول للحريري ما فحواه: «إذا أردت مساعدتنا عليك ان تأتي البنا لتتعرف عليك، ونرى ما لديك من تصور للحكم والمعلقة معنا».

– طريق الانتظار والاتكال على «الوقت» بانتظار دورة جديدة من الاتصالات السورية السعودية، أو بانتظار ان يطرا تغيير ما لسبب ما في الأوضاع والمواقف الداخلية، أو بانتظار ان تتضح وتتمتع معالم الصورة الإقليمية المضطربة والمشوشة والتي كانت سببا في ارباك عملية تشكيل الحكومة.

تجربة لسه في الحكم، وان كان هناك من يهمس ان اعتذاره وارد في إحدى حالتين: اذا فرض عليه الذهاب إلى دمشق قبل تاليف الحكومة، وإذا فرض عليه القبول بـ «الثلاث المعطل» والمشكلة هنا لا تعني الحريري فقط، وانسحابه سيكون سببا في تفجير أزمة حكم وحكومة، وحيث سيكون من المشكوك به ان تنجح شخصية سنية حيث فشل الحريري وان تعطي ما لم يعطه، أو ان تواجه ظروفًا أفضل وشروطاً أقل.

أكثرية تحكم وأقلية تعارض

2 - تشكيل حكومة من طرف واحد ومن لون سياسي واحد (فريق 14 آذار) وعلى قاعدة «أكثرية تحكم وأقلية تعارض» لا يبدو أن خيار سهل المثال: من يضمن ان الرئيس ميشال سليمان يوافق على حكومة كهذه ويوقع عليها؟ من يضمن ان هذه الحكومة قادرة على ان تحكم بمفردها ولا تكون سببا في تازيم الوضع وعادته إلى ما قبل الدوحة؟ ان حكومة أكثرية لا تعني فقط حكومة من دون معارضة، انما تعني فعلا وخصوصا حكومة من دون شيعية، فمن الممكن تأمين حد معقول من التغطية المسيحية للحكومة من خارج «مسيحيي المعارضة»، ولكن من الصعب جدا تأمين تمثيل شيعي من خارج ثنائية أمل حزب الله التي «تحتكر» التمثيل الشيعي

ولكن ما تعنيه المعارضة فعلا بـ «الشراكة الحقيقية» انها تريد الثلاث المعطل، هذا هو الحد الأدنى 11 الذي كان النائب سليمان فرنجية الأوضح في اعلانه، فيما الحد الأقصى 13 تولاه العماد ميشال عون عبر النسبية متجاوزاً الثلاث المعطل، ولكن إلى ما هو أكثر تعقيداً أو أغلى ثمنًا، والمفارقة هنا ان الفريق المسيحي في المعارضة هو الذي يتولى لعبة الشروط فيما يتولى الفريق الشيعي عملية التفاوض مع الحريري.

الكرة في ملعب الحريري

المعارضة التي اعترفت بخسارتها للانتخابات من دون ان تعترف بأن الانتخابات غيرت شيئا يذكر في الواقع السياسي، وبأن مفاعيل 7 يوليو السياسي» ألغت مفاعيل 7 مايو الميداني، تنصرف في موضوع الحكومة من خلفية ان الكرة استقرت في ملعب الحريري، وان عامل الوقت يضغط عليه أولا وبات يقترب من لحظة اتخاذ القرار من بين ثلاثة خيارات: حكومة أكثرية من طرف واحد، حكومة مشاركة بشروط المعارضة، الانسحاب والاعتذار.

في الواقع يجد الرئيس الحريري صعوبة في التعامل مع هذه الخيارات الثلاثة:

1 - ليس واردا عند الحريري الانسحاب والاعتذار في أول

بيروت: المواقف الإيجابية والاستعدادات الطبية لا تعكس حقيقة الوضع وما يجري على أرض الواقع وعملية تشكيل الحكومة، المعارضة تقول انها تريد تسهيل مهمة الرئيس المكلف ولكنها لا تقول كيف ستفعل ذلك وترجع أقوالها إلى أفعال، والرئيس المكلف متمسك بحكومة وحدة وطنية ولكنه لم يحدد بعد تصوره لمثل هذه الحكومة وصيغتها، الطرفان، الأكثرية والمعارضة، متفقان على حكومة وفاق وشراكة ووحدة وطنية ولكنهما غير متفقين في النظرة إلى طبيعة هذه الحكومة وتوازناتها، ولا إلى مفهوم الشراكة وألياتها التطبيقية، وإذا ما نزلنا إلى التفاصيل، وتدخلنا في «ظهور اليأس»، فإن الصورة تتضح في أبعادها وتعقيداتها، ولا يظهر في الأفق ما يشير إلى ولادة سهلة وقريبة لحكومة الحريري».

لغة الأرقام

المعارضة حددت موقفها في «حكومة شراكة فعلية وحقيقية»، ولكنها تتفادى تحديد ما المقصود بهذه الحكومة في لغة الأرقام والواقع ووفق أي صيغة تكون، تاركة للرئيس المكلف ان يحدد هذه الصيغة وان يكشف أوراقه لتبني على الشيء مقتضاه.